نواب : مهزلة بيوت شمال غرب الصليبخات يتحملها وزير الإسكان

أبل : إصلاح الوحدات على حساب «المقاول» ولا تخفيض لبدل الإيجار

■ محاسبة جميع المقصرين في المشاريع واتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم

■ نسبة طلبات الصيانة التي تقدم بها أصحاب الوحدات تبلغ 14 % من الإجمالي

أعضاء اللجنة الإسكانية

الوزير أبل أثناء الاجتماع

■ لست بحاجة إلى وسيط ينقل شكوى المواطنين وانا على إطلاع تام بالموضوع

■ ما نسب لي من تصريحات «مفبركة» وأتواصل مباشر مع أصحاب الوحدات

■ الحريجي : نحتاج لوضع حد لتجاوزات المقاولين عبر خطوات حكومية جادة

■ العتيبي : لابد من تعويض أصحاب البيوت عن الضرر الذي لحق بهم

بحثت اللجنة الإسكانية البرلمانية في اجتماعها بمجلس الامة امس الاخطاء في بعض الوحدات السكنية في مشروع مدينة شمال غرب الصليبخات ومناطق اخرى بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان وزير الإسكان ابلغ اللجنة عن تشكيل لجنة تضم عدة جهات منها معهد الكويت للابحاث العلمية وجمعية المهندسين وجامعة الكويت ووزارات الكهرباء والاشغال والبلدية الى جانب المؤسسة العامة للرعاية السكنية لحصر الاخطاء في بعض الوحدات السكنية التي وزعت في شمال غرب الصليبخات وفي مناطق اخرى.

واضاف الكندري ان اللجنة دعت وزير الإسكان الى تقديم تقرير اللجنة التي تضم عدة جهات باسرع وقت ممكن مؤكدا اطلاع المواطنين على تقرير اللجنة حين وصوله.

ومن جانبة اكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل الزام المقاول معالجة جميع الملاحظات التي ابداها المواطنون اصحاب الوحدات السكنية في مناطق صباح الاحمد وجابر الاحمد وشمال غرب الصليبخات وفق الملاحظات التي ابداها المواطنون من اصحاب الوحدات السكنية في مناطق صباح الأحمد وجابر الأحمد وشمال غرب الصليبخات.

واوضح الوزير ابل ان المحاسبة ستطال المقصرين في المشاريع سواء كانوا مقاولين او من الجهاز التنفيذي بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية او كلا الطرفين.

وذكر ان اجمالي الوحدات السكنية التي تم توزيعها على المواطنين في مناطق صباح الاحمد وجابر الأحمد وشمال غرب الصليبخات بلغ 4452 وان الغالبية منها تم استلامها مبينا ان نسبة طلبات الصيانة التي تقدم بها أصحاب الوحدات بلغ 14 بالمئة من العدد الإجمالي وان 90 بالمئة تمت معالجتها لا يعفيها من واجبها في القيام بإحالة المسؤولين عن الملف إلى جهات التحقيق لافتا إلى اننا سنتابع الإجراءات التي ستتخذ في هذا الخصوص خطوة بخطوة.

وقال " ان التحرك الحكومي النيابي تجاه هذه الإشكالية التي خلقت حالة واسعة من الاستياء يجب أن يرتقي الى حجم الأزمة من جهة،والى مرتبة قضية الإسكان التي وضعها مجلس الأمة على رأس أولوياته منذ دور انعقاده الأول من جهة أخرى".

وذكر الحريجي ان السؤال المهم الذي يجب أن تجيب عليه المؤسسة العامة للرعاية السكنية هو كيف تم تسلم هذه البيوت بكل المخالفات التي تناقلها اهالي شمال غرب الصليبخات عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

واضاف" ان استمرار التراخي في التعامل مع مخالفات وتجاوزات المقاولين في العقود الحكومية هو الذي مهد الطريق لهذا المشهد المسيء الذي رأيناه مشيرا الى انه سبق وتقدمنا بسؤال برلماني يتعلق بحرمان الخزانة العامة من ٧٧ مليون دينار غرامات على مقاولي العقود الحكومية ما يعكس حجم المشكلة في هذا الجانب".

وطالب الحريجي بسرعة تزويد المجلس بالإجراءات التي اتخذت في هذا الملف الذي لن نقبل التهاون فيه بحال من الأحوال.

ومن جانبة قال النائب فارس العتيبي إن مهزلة بيوت شمال غرب الصليبخات يتحمل عواقبها وزير الإسكان ونحن كنواب لن نقف موقف المتفرج تجاه إخفاقات الحكومة المتكررة وفي تصريح له حول كارثة بيوت الصليبخات تساءل العتيبي كيف سمح وزير الإسكان بتسليم بيوت شمال غرب الصليبخات غير المؤهلة للاستخدام الآدمي؟ وهل يقبل الوزير أن يسكن في بيوت متهالكة كالتي شاهدناها؟

وفي هذا الإطار طالب النائب العتيبي وزير الإسكان بتشكيل لجنة تحقيق عاجلة لمعرفة من المتسبب عن هذه الفضيحة وإطلاع الشعب على النتائج ومحاسبة كل مسؤول عن تلك الكارثة

وشدد العتيبي على أنه لابد من تعويض أصحاب بيوت شمال غرب الصليبخات عن الضرر الذي لحق بهم وصرف بدل إيجار لهم بعد أن تحول حلمهم في الحصول على بيت إلى كابوس مزعج سيظل يؤرقهم لحين حل المشكلة

وشمال غرب الصليبخات على حسابه اضافة الى محاسبة جميع المقصرين في المشاريع واتخاذ الاجراءات القانونية تجاههم.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الوزير ابل للصحافيين عقب اجتماعه مع اللجنة الاسكانية بمجلس الأمة امس بناء على طلب اللجنة الاسكانية البرلمانية للوقوف على الملاحظات التي ابداها المواطنون من اصحاب الوحدات السكنية في مناطق صباح الأحمد وجابر الأحمد وشمال غرب الصليبخات.

واوضح الوزير ابل ان المحاسبة ستطال المقصرين في المشاريع سواء كانوا مقاولين او من الجهاز التنفيذي بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية او كلا الطرفين.

وذكر ان اجمالي الوحدات السكنية التي تم توزيعها على المواطنين في مناطق صباح الاحمد وجابر الأحمد وشمال غرب الصليبخات بلغ 4452 وان الغالبية منها تم استلامها مبينا ان نسبة طلبات الصيانة التي تقدم بها أصحاب الوحدات بلغ 14 بالمئة من العدد الإجمالي وان 90 بالمئة تمت معالجة الملاحظات بها.

وطمأن المواطنين بان الوضع تحت سيطرة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وان الاصلاحات يتحمل تكلفتها المقاول سواء كانت في التشطيبات أو الشبكة الصحية او اي اعمال اخرى.

وذكر انه اطلع منذ اليوم الأول لاستلام المواطنين لوحداتهم السكنية على ملاحظات سوء التشطيبات التي ابداها عدد منهم وشكل لجنة مختصة تضم ممثلين لجهات رسمية هدفها وضع تقرير فني يتعلق بجميع الملاحظات وانه بانتظار التقرير قبل اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة وردع المقصرين.

ونفى الوزير ابل ما نسب اليه من تصريحات "مفبركة" على مواقع التواصل الاجتماعي مشددا على انه ليس بحاجة الى وسيط ينقل له شكوى المواطنين وانه على اطلاع تام على الموضوع من خلال زياراته الميدانية وتواصله المباشر مع أصحاب الوحدات السكنية، وفي رده على سؤال للصحفيين حول توجه المؤسسة العامة للرعاية السكنية لخفض قيمة بدل الإيجار نفى الوزير ابل اي توجه او نية للمؤسسة لتخفيض قيمة بدل الإيجار او تعديل القانون الخاص لهذة المسالة نهائيا.

وقال " لا يوجد اي توجه او نية لدي الحكومة او المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتخفيض بدل الايجار وهذا الموضوع لم يتم بحثه او تداوله لا من قريب او بعيد سواء في لجان المؤسسة او مجلس الوزراء وهو عار عن الصحة بتاتا وعلى صعيد متصل تواصلت ردود الأفعال النيابية المستنكرة لما تم تداولة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي كشفت عن ازمة بيوت شمال غرب الصليبخات بكل ابعادها محملين وزير الاسكان ياسر ابل مسؤولية معالجة الأزمة واتخاذ خطوات جادة من أجل إنقاذ حمل هذة الاسر وحمل النائب سعود الحريجي وزير الإسكان ياسر ابل مسؤولية معالجة الأزمة التي تكشفت في بيوت شمال غرب الصليبخات بكل ابعادها مشددا على ضرورة وضع حد لتجاوزات المقاولين عبر خطوات حكومية جادة تحول دون تكرار مثل هذه التجاوزات.

واوضح الحريجي " ان حديث الوزارة عن محدودية البيوت التي ظهرت فيها تلك العيوب وإمكانية

اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانيتها للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات» : شبهة تلاعب وتزوير في الإفراج عن كفالات مصرفية في «البلدية»

■ هناك تغير في النهج الإداري والمالي عما كان في السنة الماضية وتسوية لكثير من الملاحظات

■ الديون المستحقة للبلدية في الإعلانات التجارية بدأت ترتفع من 69 إلى 75 مليون دينار

■ عقود النظافة السابقة التي ارتفعت تكلفتها من 75 مليون دينار إلى 285 مليوناً

اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية بلدية الكويت للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي :-

اولا : تعاون مع الجهات الرقابية

اوضحت الجهات الرقابية انها تتلمس تغيرا في النهج الإداري والمالي عما كان في السنة الماضية ووفقا لتقرير تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة على بلدية الكويت فقد تم تسوية 14 ملاحظة بشكل كامل و24 ملاحظة تم تسويتها جزئيا فيما ظلت 9 ملاحظات دون تسوية كما تم تسوية 50% من ملاحظات شؤون التوظف التي سجلها ديوان الخدمة المدنية والعمل جار على تسوية البقية.

ووجهت اللجنة بضرورة تمكين جهاز المراقبين الماليين وفق احكام القانون للوصول إلى تعاون ورؤية وآلية عمل مشتركة.

ولابد من الإسراع في استحداث إدارة للتدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها لأعلى سلطة إشرافية ليكون لديها الاستقلالية التامة في ممارسة اختصاصاتها.

ثانيا : الكفالات المصرفية

ورغم الجهود التي بذلتها البلدية في معالجة المآخذ التي شابت الكفالات المصرفية إلا انها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإجراءات التنظيمية والرقابية خاصة وان البلدية تحتفظ بما يقارب 45 الف كفالة مصرفية على المقاولين والمستثمرين وينبغي إعادة النظر بشكل جدي في تعزيز كفاءة الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية وفق متطلبات الجهات الرقابية للحد من الملاحظات الإدارية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها إذ ان من المخالفات السابقة وجود شبهة تلاعب وتزوير في الإفراج عن كفالات مصرفية من الإدارة القانونية وقيام بنك الكويت المركزي بالخصم من حساب البلدية بقيمة 530 الف دينار بموجب كتاب مزور والإفراج عن كفالات رغم وجود قرارات بتسييلها.

ثالثا : عقود النظافة

ووجهت اللجنة بان يتم تدارك الملاحظات التي شابت عقود النظافة السابقة التي ارتفعت تكلفتها من 75 مليون دينار إلى 285 مليون دينار خاصة وانها قد شارفت على الانتهاء وان تكلفة تلك العقود كان مبالغا فيها باعتراف مسؤولي البلدية انفسهم إضافة إلى ان وزارة المالية لم توافق على العقد السابق ولابد من تطوير آلية عقود النظافة وإيجاد بدائل اقتصادية والاستفادة من مردودها المالي والبيئي وعدم التوقيع على عقود بمدد زمنية طويلة كما حدث في العقد الأخير الذي استمر لمدة 5 سنوات.

واستغربت اللجنة انه يجري التحضير حاليا لإعداد دراسة استشارية مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من حرق النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية دونما وجود اي مردود مالي للدولة من قبل الشركة التي ستدير المشروع في حال طرحه مستقبلا والاكتفاء بمردوده البيئي مستندة في ذلك بنتائج دراسات قد اجراها البنك الدولي في حين ترى اللجنة خلاف ذلك بدليل تقدم شركة ماليزية سابقا لتدوير النفايات في الكويت وبمقابل مادي وان ما طرحته البلدية من بديل لن يقلل من مصروفات في عقود النظافة باتفاق الجهات الرقابية حيث سيتم إيصال النفايات للمستثمر على حساب البلدية وتشتري الدولة الطاقة الكهربائية المتولدة من حرق النفايات منه لاحقا.

وسبق ان بينت اللجنة مرارا كثرة الجهات الحكومية المعنية بالدراسات الاستشارية بشأن تدوير النفايات وغياب الرؤية الاستراتيجية في هذا المجال والمفترض بان يُعهد إلى جهة حكومية واحدة لتقديمها كحل نموذجي.

رابعا : الإعلانات التجارية

كما اكدت اللجنة على اهمية إحكام صيغ العقود القانونية الموقعة مع الشركات المختصة بالإعلانات التجارية وتحصيل الإيرادات منهم اولا باول ، خاصة وأن الديون المستحقة للبلدية في هذا الجانب بدأت ترتفع من 69 مليون دينار إلى 75 مليون دينار وغالبيتها تخص القطاع الخاص.

وبينت اللجنة ان عملية تاهيل شركات الاعلانات التجارية غير كافية ، حيث ان ملاك الشركات المستبعدة من الاعلانات التجارية يقومون بتاسيس شركات أخرى للتحايل على قرار استبعادهم ومنها ما تم الإفادة به اثناء الاجتماع من وجود عدة ملاك لأربعة شركات مختلفة تقوم بذات النشاط ، مما يعني استمرار تلك المشاكل.

وصل على رأس وفد برلماني كويتي إلى الخرطوم في زيارة رسمية

الخرينج : السودان لديها العديد من المواقف المشرفة مع أخوتها

وصل وفد برلماني كويتي برئاسة نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج الى الخرطوم امس في زيارة رسمية تستغرق خمسة ايام تلبية لدعوة من المجلس الوطني السوداني.

واعرب الخرينج في تصريح للصحفيين لدى وصوله عن تطلعه لأن تسهم الزيارة في دعم العلاقات الثنائية "المتميزة" بين البلدين وتطويرها على المستويين البرلماني والحكومي.

كما اعرب عن سعادته البالغة وشكره وتقديره للدعوة "الكريمة" من رئيس البرلمان السوداني ابراهيم أحمد عمر ونائبته عائشة محمد صالح لزيارة الخرطوم متمنيا ان ينعم السودان بالامن والاستقرار والرفعة والازدهار، وثمن النائب الخرينج مواقف السودان مع اشقائه والتضامن الكبير في التحالف الإسلامي الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن مؤكدا ان ذلك يدل على "المواقف المشرفة للسودان" ، واوضح ان برنامج الزيارة يتضمن لقاءات مع المسؤولين السودانيين وفي مقدمتهم الرئيس السوداني عمر البشير بالاضافة الى رئيس البرلمان وعدد من الوزراء في الحكومة السودانية.

من جانبها اعربت صالح عن عمق العلاقات الثنائية المشتركة بين السودان والكويت متطلعة الى تعزيزها بما يحقق مصالح البلدين وبلبي تطلعات الشعبين.

وكان في استقبال النائب الخرينج والوفد المرافق له لدى وصوله الى الخرطوم نائب رئيس المجلس الوطني السوداني عائشة محمد صالح وعدد من رؤساء اللجان البرلمانية وسفير دولة الكويت لدى الخرطوم طلال منصور الهاجري واعضاء البعثة الدبلوماسية الكويتية.

ويضم الوفد المرافق للخرينج كلا من النواب حمدان سالم العازمي وماجد موسى المطيري ومحمد مروي الهدية

الجبري : اللجنة المالية ناقشت عدداً من المواضيع الاقتصاديه مع وفد النواب الألماني

كشف مقرر اللجنة المالية والاقتصاديه محمد الجبري ان اللجنه ناقشت عدد من المواضيع الاقتصاديه لاسيما فيما يخص الطاقة البديله مع وفد مجلس النواب الألماني.

واضاف في تصريح صحافي بحثنا اليات التعاون بين البلدين وكان الاجتماع متمرا مع الوفد الألماني الذي اجتمع بدوره مع عدد من الجهات في البلد مثل غرفة التجارة ومعهد الابحاث.

وتابع تبادلنا خلال الاجتماع كثر من الأفكار واستمعنا الى وجهة نظرهم حول سبل تعزيز الوضع الاقتصادي في البلاد وسبل الشراكة والتعاون بين الكويت والجمهورية الألمانية الاتحادية متوقعا ان يكون للاجتماع اثارا ايجابيه في المستقبل خاصة وان فكرة الاقتصاد الألماني قائم على فكرة الاقتصادي القوي وهي جمهورية متقدمة ومن المهم التعاون معها في هذا المجال.

ولفت الى ان الوفد حث الى ان تكون هناك طاقة بديلة وهي من المصادر الرئيسية للاقتصاد ونحن كدولة نفطية بحاجة ماسة الى تنويع مصادر الدخل مبينا ان هناك اتفاقية سيتم التوقيع عليها خلال زيارة الوفد الحالية مع معهد الابحاث للتعاون خلال الخمس سنوات المقبلة في موضوع الطاقة البديلة.

طالب بتوجيه الزيادة على القطاع الاستثماري والتجاري والمصانع

البراك : يجب إبقاء تسعيرة الكهرباء الحالية للمواطنين بالسكن الخاص

اوضح النائب محمد ناصر البراك موقفه الثابت مسبقا بشأن التوجه نحو الارتفاع بأسعار الكهرباء من خلال تصريحاته ولقاءاته السابقه التي اكد فيها على انه مع المواطن لاعليه وحلا للأزمة نري اذا كانت هناك زيادة فلتكن على القطاع الاستثماري والتجاري والمصانع وأملاك الدولة الموجره والمستغلة من الغير واستثناء السكن الخاص فالمواطنون لن يستطيعوا تحمل كلفة الزيادة وسيصبح لدينا أزمة عجز عن السداد وندخل المواطن في حالة اعسار حقيقي يجب ابقاء التسعيرة الحالية للمواطنين بالسكن الخاص ويكفينا صناعة ازمات جديدة مضافة لمعاناة المواطن وتحميلة ما لا طاقة له على تحمله .